التعليم العام، فقد سعت الخطة الى توسيع قاعدة التعليم الالزامي، وربط التعليم الثانوي بحاجات الأردن من القوة العاملة المؤهلة، وبخاصة في مجالات الصناعة والزراعة والبناء، والتجارة والتعليم[٤]. واعتبرت رفع المستوى التعليمي للقوة العاملة استثماراً اقتصادياً بغض النظر عن القيمة التربوية[٥].

ورغم ما حققته الخطة الثلاثية من زيادة في تسجيل الطلاب، وبخاصة في المرحلة الابتدائية، الا أن نسبة الطلاب في المرحلة الاعدادية لم تتجاوز ٧٣٪ من مجموع الطلاب من فئة العمر (١٢ ــ ١٤) سنة[٦]. وكما ظلت مشكلة زيادة العرض من خريجي الجامعات عن الطلب قائمة في سوق العمل، بقيت أيضاً مشكلة الزيادة في الطلب على خريجي المرحلتين: الثانوية والالزامية.

وبعد أن كان هاجس الفائض من الكفاءات أكثر الحاحاً في الخطة الثلاثية، أصبحت مشكلة النقص في الأيدي العاملة تحتل الأولوية في الخطة الخمسية. فالمشاريع الجديدة والمتزايدة التي قامت بفضل انتقال رؤوس الأموال الى الأردن بعد الحرب الأهلية في لبنان، وبفضل زيادة عائدات العاملين في دول الخليج، أصبحت تحتاج الى مزيد من الأيدي العاملة الماهرة وغير الماهرة. وفي المقابل، فان ضمان استمرارية هذه المشاريع أصبح مرتبطاً باستمرارية هذه العائدات وزيادة حجمها؛ الأمر الذي أدى الى غض النظر عن هجرة الكفاءات المتزايدة الى دول النفط. واعتبرت مسألة الهجرة ضرورية لحل مشكلة البطالة من جهة، ولتحقيق زيادة في حجم التحويلات النقدية الضرورية لحل مشكلة العجز في ميزان المدفوعات، كما طرحتها خطة التنمية، من جهة أخرى. وليس غريباً أن يصل مقدار هذه التحويلات الى مرحلة تزيد فيها عن مجمل قيمة الصادرات، كما كان الحال في سنة ١٩٧٥[٧]. وللدلالة على مدى الزيادة في قيمة هذه التحويلات، نشير الى أنه في سنة ١٩٧٦ زادت قيمتها أكثر من مرتين ونصف المرة عن السنة التي سبقتها[٨]؛ الأمر الذي أتاح امكانية استثمار جزء كبير من هذه العائدات في مشاريع تنموية. والملاحظ أن الأردن يحتل المرتبة الثانية بعد مصر في تصدير الكفاءات لدول النفط، وأنه يتم السماح لوكالات الاستخدام المحلية بالقيام بحملات دعاوية للأعمال والوظائف التي تحقق دخلاً مرتفعاً في البلدان الأخرى من الوطن العربي[٩].

على هذه الأرضية، وانطلاقاً من الأهداف العامة التي طرحتها خطة التنمية، سوف نناقش الأهداف التي طرحتها الخطة التربوية ومدى ما ترجم عملياً منها، وبالتحديد، تحقيق الزامية التعليم في المرحلتين: الابتدائية والاعدادية، والحد من التساقط، والتوسع في تنويع التعليم الثانوي، وتأهيل الطاقات البشرية في مختلف الاختصاصات، اضافة الى زيادة قدرة الجامعات الأردنية على الاستيعاب مع التركيز على التعليم التقني

وقبل أن نتفحص حقيقة الانجازات التي تمت في السنوات الخمس، او الاخفاقات التي منيت بها الخطة، من المفيد التنويه بأن هذه الدراسة ستتعامل مع النتائج الاجمالية، دون التطرق للتفاصيل حسب قطاعات التعليم المختلفة الحكومية منها وغير الحكومية. كما أنه من المفيد أيضاً، الاشارة الى أن الخطة الخمسية، مثلها في هذا مثل الخطة الثلاثية، انما وضعت من أجل الضفة الشرقية، مما يجعل معالجتنا للنتائج تقتصر على الضفة الشرقية وحدها.